المحاضرة رقم 05 : أسس تحقيق المتن

إعداد الأستاذة : مصمودي دليلة

إن تحقيق المتن أو تحقيق المتن من خلال ما سبق تناوله في المحاضرة السابقة في نظرنا مصطلح يجب أن يغطي جانبين: ١- تحرير النص . ٢ـ خدمته.[1]

أما **تحرير النص** فهو يشمل العناصر التالية : ١- تقديم النص كما يريده مؤلفه من دون أي تحسين أو تعديل ويلحق بهذا إثبات الاختلافات بين النسخ. ٢- ضبط النص على حسب الحاجة التي يقررها المحقق وإثبات ما يناسبه من علامات الترقيم . وقد اخترنا هذا المصطلح «تحرير النص، من المعنى اللغوي ، فتحرير الكتاب عند الجوهري تقويمه، وقال في المعجم الوسيط» : «حرّر الكتاب أصلحه، وحرر الوزن دقق فيه، وحرر الرمي : أحكمه.[2]

وأما **خدمة النص** فتشمل العناصر التالية : 1- تخريج نصوصه ما أمكن . 2 - شرح غامضه شرحا موجزا كلما دعت الحاجة التي يقدرها المحقق إلى ذلك. 3- تقديم النص بما يبين مؤلفه ونسبة الكتاب إليه ونسخه وأهميته ومنهجه . 4 - فهرسته . وبين تحرير المتن وخدمته لابد للمحقق من التسلح بمقدمات معرفية تسهل عليه غمار التحقيق.

1/ مقدمات رئيسية لتحقيق المتن : من أهم هذه المقدمات نذكر :

1-1 **التمرس بقراءة النسخة** ، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ . وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقط والإعجام ، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي ، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص، بل رسمه الخاص .

إذ أن لكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك . فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام ، أو بين رسمي الغين والفاء ، فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أن كثيرا من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي ، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمران وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومن أجمع الكتب في ذلك « المطالع النصرية » للشيخ نصر الهوريني .[3]

[1] ينظر: أحمد محمد الخراط ، محاضرات في تحقيق النصوص، المنارة للطباعة والنشر والتوزيع ،السعودية ، ط1، 1984، ص 11.
[2] المرجع نفسه ،ص12
[3] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7 ، 1998، ص53.

2-1 **التمرس بأسلوب المؤلف** ، وأدنى صوره أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة ، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرف خصائصه ولوازمه ، فإن لكل مؤلف خصيصة في أسلوبه ، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية ، كما أن لكل مؤلف أعلاما خاصة تدور في كتاباته ، وحوادث يديرها في أثنائها .[1]

و أعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف ،ليزداد خبرة بأسلوبه ، و يستطيع أن يوجد ترابطا بين عباراته في هذا الكتاب وذاك . ومعرفة ذلك ما يعين في تحقيق المتن ، والتهدي إلى الصواب فيه.

3-1 **الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب** حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهما سليما يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه ، أي يحاول إفساد الصواب . وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعا قريبا منه ، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة ، حتى يكون على بصيرة نافذة .

فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات ، واستطاع قراءتها قراءة سليمة ، وعرف أسلوب المؤلف ، وألم إلماما كافيا بموضوع الكتاب ، استطاع أن يمضي في التحقيق مستعينا بالمراجع العلمية التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي :[2]

(أ) **كتب المؤلف نفسه مخطوطها و مطبوعها .**

(ب) **الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب** ، كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هي من جهة نسخة أخرى من الكتاب . كما أن الشروح تفيد النصوص بضبطها أحيانا ، وتتكفل ببيان غامضها ، وهو أمر له قيمته في مكملات التحقيق .

ويليها في ذلك **نسخة المختصر أو التهذيب** ، فإن كلا منهما تلقى ضوءا لا يستهان به في تحقيق النص . ومن البديهي أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة .

(ج) وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، وهي **الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادا كبيرا على الكتاب** ، وهذه كثيرا ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول . فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ، ولاسيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان . والكتاب نفسه من الكتب التي اعتمدت على كتاب « البيان والتبيين » ، ولاسيما في كتاب الزهد ، ونصوص الخطب والوصايا . ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه. وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتى 213، 276.هـ

[1] ينظر : المرجع السابق ، ص59.
[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 60،63.

(د) ويليها **الكتب التي استقى منها المؤلف** . فإذا تهدى المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوانا له على إقامة النص . وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها ، كما فعل ابن فارس في مقدمه « مقاييس اللغة » ، وابن منظور في مقدمة « لسان العرب » ، والسيوطي في مقدمة « بغية الوعاة» ، وابن حجر في مقدمة « تهذيب التهذيب ، والبغدادي في مقدمة « خزانة الأدب ».

وبعضهم يعتمد اعتمادا كليا على مؤلف آخر، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحيانا قليلة ، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقي . والذي يوازن بين الشرحين يسترعي نظره التقارب الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته ، ثم لا يرتاب أن التبريزي كان في جمهور شرحه كلا على المرزوقي .

ومن عجب أن التبريزي مع ذلك ينعي على هؤلاء الذين يهملون نسبة أقوال العلم إلى أصحابها ، فيقول في تفسير الشطر الثالث من الحماسية « قال المرزوقي : وذكر بعض المتأخرين - يعنى ابن جنى - ولم ينصفه حيث لم يسمه في كتابه ... » .

وكما صنع التبريزي مع ذلك في شرحه للحماسة صنع في شرحه للقصائد العشر ، إذ اعتمد اعتمادا كبيرا على ابن الأنباري في شرحه للمعلقات .

هـ) **الكتب المعاصرة للمؤلف** ، التي تعالج نفس الموضوع ، أو موضوعا قريبا منه .

(و) **المراجع اللغوية** ، وهي المقياس الأول الذي سبر به صحة النص ، فأحيانا يحكم المحقق العجلان أن في النص تحريفا وما به من بأس ، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تفتيه بصواب ما خاله غير الصواب . ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية ، ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية :

و/أ **معاجم الألفاظ**، وأعلاها لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدي . ومنها معاجم المفردات الطبية ، كالمفردات لابن البيطار ، وتذكرة داود الأنطاكى ، ومن المعاجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف ، والنبات لأحمد عيسى . ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمى ، وكليات أبي البقاء ، وأوسعها جميعا كتاب « كشاف اصطلاحات الفنون ». وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة.

و/ ب **معاجم المعاني** ، وأعلاها المخصص لابن سيده ، وفقه اللغة للثعالبى .

و /ج **معاجم الأسلوب** ، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ، والألفاظ الكتابية للهمذانى .

و /د **كتب المعربات** ، ومن أعلاها في القديم المعرب للجواليقى ، وشفاء الغليل للخفاجى ، وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير .

و /**هـ معاجم اللغات:** التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية .

(ز) **المراجع النحوية** ، وهي كثيرة ، وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطي ، وحاشية الصبان على الأشمونى .

(ح) **المراجع العلمية الخاصة** ، وهذه لا يمكن حصرها ، ولكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتي يتطلبها . فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية ، وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية و مراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج و متداخل الأنساب . وحذق المحقق وسعة اطلاعه يهديانه إلى اختيار المراجع التي يتطلبها الكتاب .[1]

2 /أسس تحقيق المتن ، بعد استيفاء المقدمات سالفة الذكر يسير المحقق وفق المعالم والأسس التالية :[2]

1/2 يقوم الباحث أولا بنسخ نص الأم مهما كانت منزلتها عنده نسخا حرفيا لا يجتهد في التصحيح والتعليق بشيء، ولا تبدو فيه شخصيته ، وإنما المهم أن يصل إلى نقل رسمها في كراسته، ويفضل أن يكون النقل على الورق المعروف بالفرخ وهو عبارة عن ورق مزدوج وذلك لينسخ على الورقة الأولى، ويكتب حواشيه في المستقبل على الورقة المقابلة، وعليه أن يترك سطرا فارغا بين السطرين، وهو في هذه المرحلة سوف يمر بكلمات كثيرة لا يعرف قراءتها أو يشك في تلك المعرفة فعليه أن يكتبها كما هي وكما بدا له، وقد يتبين له فيها بعد أنه كان واهما، وقد يمر بسطور جانبية كثيرة فينبغي أن يجتهد في معرفة مكانها الحقيقي من النص الأصلي، ولكنه هنا يكفيه قليل من الجهد في هذه المرحلة لأن اجتهاده في معرفة مكانها ليس نهائيا ولكنه يضع هذه الأسطر بين قوسين ليعطيها المزيد من ملاحظته وذلك للاهتداء إلى مكانها الذي يريده المؤلف .

2/2 وبعد انتهاء عملية النسخ من الأم يتفق مع عدد من أصدقائه الذين يتصفون بشيء من العلم والاطلاع على الخطوط والاختصاص الذي يعمل فيه، ويكون عددهم بعدد النسخ التي تم الحصول عليها وذلك لإجراء عملية المقابلة، ويعطي لكل منهم رمزا وهذا الرمز هو رمز المخطوطة التي بين يديه فيقرأ هو، وإخوانه يسيرون معه، حتى إذا صادف أي خلاف بين النسخ سجل في الصفحة المقابلة نص ذلك الخلاف وإلى جانبه رمز المخطوطة التي وقع فيها ذلك الخلاف، فإن كان يقرأ مثلا: «والعامل في المضاف» سيقول له: د: والفاعل (بدلا من و العامل) وسيقول له: ل: من (بدلا من في)، وسيقول له : و: المضاف إليه (بدلا من المضاف وسوف يضع رقما على كلمة الفاعل ويقول في الصفحة المقابلة (3) د: الفاعل، ثم رقم (4) على كلمة «من» ويكتب في الصفحة المقابلة : ل: في.... وهكذا.

[1] أحمد محمد الخراط ، محاضرات في تحقيق النصوص،ص13،14.
[2] المرجع نفسه ،ص 42،43.

فإن قيل: فما فائدة الاعتماد على فريق العمل هذا؟ وكيف يعتمد الباحث على غيره في بحثه؟ فالجواب أن عملية المقابلة هذه تحتاج إلى دقة حتى لا يفوت الباحث شيء، فإن اعتمد على نفسه فقد يفوته شيء، وسوف ينجز عملية المقابلة مع أصحابه في وقت أقل بكثير من إنجازها بمفرده، وينبغي أن ننبه هنا إلى أن المقابلة يجب أن تكون دقيقة وشاملة، ويسجل في الحواشي كل شيء حتى ولو كان بيده نسخة المؤلف وذلك لأنه قد يظن أنه عرف قراءة تلك الكلمة ثم يتبين له أنه وهم في قراءتها لأن نسخة (أ) مثلا اهتدت إلى رسمها الصحيح، وقد يكون ثمة خروم في نسخة المؤلف أو أية أم من النسخ، فيكون الترميم من النسخ الأخرى سهلا، وقد يكون ثمة إضافات جانبية قد تعرف مكانها الصحيح إحدى النسخ وتضل أنت في تلك المعرفة.

3/2 ثم تبدأ عملية إعادة المقابلة بأن تجري تبادلا بين النسخ فتعطي للصديق صاحب النسخة (أ) في المقابلة الأولى نسخة جديدة وهي (ب)، وتعطي للصديق صاحب النسخة (ب) في المقابلة الأولى نسخة جديدة وهي (أ) وهكذا، وذلك لضبط الاختلافات فقد يسهو أحد أو يضل في القراءة .

4/2 وبعد ذلك ينظر الباحث في الأمر، فإن كان لديه نسخة بخط المؤلف اطمأن أولا إلى وصوله إلى حد الثقة الكاملة في قراءتها وفهم مصطلحاتها، و يحتفظ باختلافات النسخ لتساعده على القراءة الصحيحة والترميم، وهنا تبدو شخصيته العلمية في الإحاطة الدقيقة بمادة الكتاب ، ويبدأ بقراءة الكتاب قراءة واعية وهذه مرحلة تعد من أخطر المراحل لأنه ستظهر من خلالها ثقافته وملاحظته ومدى تعمقه بمادة الاختصاص، إنه هنا سيعطي قرارا يقرب من القرار الأخير في الرسم النهائي لكل كلمة في مخطوطه فهل أصاب في قراءة تلك الكلمة من المؤلف، أو أن نسخة (د) مثلا كانت أدق؟ . وهو هنا يثبت الرسم الذي اعتمده وهو الذي يريده المؤلف، ويكتب في الحاشية ما يراه من تصويب إن لم يرقه ما قاله المؤلف، أما اختلافات النسخ فسبق أن أشرنا إلى إهمالها، ولكنه يعود إليها ويثبتها إن حدث خرم أو سقط لبعض ورقات المخطوط، وقد يحدث أن تسقط بعض الكلمات بسبب التصوير، ومع كل هذه الاحتمالات الواردة ينبغي أن يكون الباحث قد أعد الأم البديل .

تلكم كانت أسس تحقيق المتن/ النص ومقدماته المساعدة على خدمته وضبطه وترجيح رواياته و تصحيح أخطائه.....وما إلى ذلك من أعمال تحقيقية كفيلة بإخراج المخطوط بشكله المطلوب .

المحاضرة رقم 06 : ترجيح الروايات و تصحيح الأخطاء .

قبل الحديث عن ترجيح الروايات و تصحيح الأخطاء ، وجب الحديث عن حدود المحقق ومساحة خدمته التحقيقية للمتن أو نص المخطوط .

فقد اختلف الباحثون في مساحة خدمة النص وطبيعة عناصرها ومتى يتدخل المحقق أو يسكت. فيه ، إذ تفرقوا إلى ثلاث مدارس :[1]

المدرسة الأولى : ولعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في «المقتضب» يمثلها خير تمثيل، كما يسير في سننها أيضا المرحوم الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لأوضح المسالك والشذور وغيرهما، وهذه المدرسة تهتم بإطالة الحواشي، فتدعم نصوص الكتاب المحقق بنصوص أخرى توضحها، وتستطرد في المسألة لتحيط بها إن أوردها المؤلف ناقصة، وإن أرادت أن تخرج فإنها تورد نص الكتاب الأصلي الذي نقل منه المؤلف فلا تكتفي بالإشارة إلى صفحة وروده فيه، وقد لا يهتم الشيخ عبد الحميد بنسخ الكتاب وإثبات اختلافاتها، وإنما يهتم بتقعيد المسألة والإحاطة بها اهتماما يجعله يقسم خدمته للكتاب إلى أقسام كثيرة: منها المختصر ومنها المتوسط ومنها المستفيض. يقول الدكتور المنجد : « ولسنا نميل إلى كثرة الشروح والتعليقات فهذا عمل آخر غير تحقيق النص » .

أما المدرسة الثانية : فهي على النقيض من ذلك، تضع في هدفها الوصول إلى النص الأصلي كما يريده المؤلف وقد تذكر اختلافات النسخ وقد تهملها، وهي لا تشرح الغامض وتقتصر كثيرا في تخريج النصوص من مظانها، وقد تغفل عن تخريج الآيات القرآنية ونصوص الحديث والأشعار، فالأستاذ محمد سيد كيلاني كتب على جلد «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني - تحقيق وضبط،- وعدد الحواشي في الكتاب كله لا يتجاوز عشرين حاشية . وتشغل الإشارات إلى اختلاف النسخ أكثر من تسعة على عشرة في كتاب « القطع والائتناف» للنحاس وكتب على غلافه تحقيق : الدكتور أحمد خطاب العمر.

والمدرسة الثالثة : وسط بين المدرستين، وهو الذي ندعو إليه ونريد أن نقرره بتحديد المعالم التالية في خدمة المتن بعد أن اتفقنا على ضرورة تحريره بالمحافظة على نصه وذكر اختلافات نسخه :

1- **شرح الغامض من النص** :كأن يوضح عود ضمائر تلاحقت، أو يبين مدلول مصطلح، أو يربط بين الفقرات المتسلسلة التي ضاع الرابط فيما بينها، أو يكشف عن إيجاز شديد جرى على قلم المصنف، ونحن لا نقر التفصيل المنتشر للمسألة التي يعرضها المصنف فيأتي بمعلومات إضافية لم يذكرها المصنف. 2- **تخريج النصوص**. 3- **ترتيب الفهارس الفنية المتنوعة**.

4 - **كتابة مقدمة و افية توضح منهج الكتاب ومؤلفه** .[1]

[1] ينظر : أحمد محمد الخراط ، محاضرات في تحقيق النصوص،ص14،13.

فإذا اطمأننا إلى عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، انتقلنا إلى النص نفسه ، فإن كانت نسخة المؤلف هي التي ننشرها فلا مشكلة لأنها تجب كل النسخ الأخرى، أما إذا كنا أمام مجموعة من النسخ فيجب أن نرمز لكل منها برمز معين وأن نتخذ أقدمها وأوثقها وأصحها أساسا للنشر، ونقابلها بالنسخ الأخرى ونثبت الخلافات بين النسخ في الحواشي.

ولكن تحقيق النص ليس مجرد مقابلة عدة نسخ على بعضها ، ولا هو تصويب له أو تصحيح لأخطائه ، وإنما هو محاولة للاقتراب من النص الذي تركه المؤلف وافتقدناه. ولهذا تجدر الإشارة إلى بعض المبادئ الأساسية التي ينبغي الالتفات إليها وأهمها :[2]

1 - أن المحقق ليس من مهمته تقويم النص أو تصحيح المعلومات الواردة به .

2 - أنه ليس من مهمته استكمال النقص الموجود في النص إلا إذا كان النص لا يستقيم دون إضافة. وفي هذه الحال ينبغي أن توضع الإضافة بين معقوفتين.

3 - أن تتخذ هوامش الصفحات في:

1/3- إثبات الخلاف بين النسخ.

2/3- تخريج النصوص، أي ردها إلى مصادرها ، فإن كانت آية قرآنية ذكرت السورة التي وردت بها ورقمها فيها ، وإن كان حديثا ذكر المصدر الذي ورد به ، وإن كان نصا من كتاب رجع إليه في مصدره للتثبت منه وأثبت المصدر والصفحة التي نقل عنها..

3/3- إثبات التعليقات والشروح، كالتعريف بالمواضع والأشخاص المذكورين في النص، وتفسير العبارات الغامضة التي تحتاج إلى بسط ليتسنى فهم المراد منها .

4/3- التنبيه على الأخطاء العلمية التي وقعت في النص. أما الأخطاء الإملائية واللغوية فتصوب في مواضعها ما لم تكن النسخة التي تنشرها هي أصل المؤلف. ففي هذه الحال يستبقي الرسم الإملائي كما هو، وتستبقى الأخطاء اللغوية والنحوية كما هي لأنها جزء من تكوين المؤلف ودليل على ثقافته. ومع ذلك فينبغي التنبيه[3].

5/3 - ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، بالإشارة إلى ما سبق أو ما سيأتي من الكتاب مما له علاقة بموضوع الحديث. .

---

[1] المرجع السابق ، ص14 .

[2] عبد الستار الحلوجي : المخطوط العربي ، مكتبة مصباح ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ط2، 1979، ص 279.

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

ويشفق البعض على هوامش الصفحات من أن تنوء بهذا العبء الثقيل فيرى أن تقتصر على إثبات الخلافات بين النسخ، وأن تجمع التعليقات في أواخر الفصول. وذلك رأي يهتم بالناحية الشكلية على حساب الجانب الموضوعي، ولا شك أن الأفضل أن يذكر كل شيء في موضعه وأن يحرص المحقق على عدم الإسراف في التعليق والشرح.[1]

ومنه فإن عمل المحقق يتمثل في الجهد الذي يبذله العالم في سبيل الوصول إلى نص يجتهد في كونه مماثلا لنص صاحبه، وفي سبيل تيسير الإفادة منه. [2]، ومن أهم مهامه لتحقيق ذلك نجد ترجيح الروايات و تصحيح الأخطاء.

- **ترجيح الروايات و تصحيح الأخطاء :**

**** ترجيح الروايات :**

تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صورا شتى من الروايات ، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى . فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف . ولينظر فيها طويلا فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ ، فبعض المسرفين من النساخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين. [3]

قد يجد المحقق اختلاف في الروايات في نسخ المخطوط المختلفة، فإذا كانت في إحداها زيادة، وتأكد للمحقق أنها تنطبق على سياق النسخة وأسلوب المؤلف، وليست من إضافات النساخ، عمد إلى تثبيتها في المتن وأشار إلى ذلك في الهامش .

و إذا تعددت الروايات أمام المحقق، فعليه أن يعتمد أن يشير إلى ما ورد في النسخ الأخرى بالهامش، كما يشير أيضا إلى المقارنة والفحص الذي قام به لروايات النسخ المختلفة للوصول للرواية الأكثر صوابا .

وهناك طريقة أخرى يمكنه أن يعتمدها، وهي أنه عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح، بعد دراسة وتفحص يقوم بهما لكل رواية، ويضع في الهامش المصحف والمحترف والخطأ .[4]

وكذلك يجوز للمحقق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ، ويثبت منهما ما يراه مناسبة، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات الأخرى كلها، ففي ذلك أمانة علمية ، وإشراك للقارئ. في تحملها.

وهناك من يرى أنه على المحقق أن يثبت رواية المخطوط الثابت أنه بخط المؤلف نفسه، أو بإملائه، أو مما أجاز نصه، وينشرها كما هي ، ويصرف النظر عن الروايات الأخرى ولا ضرورة أن يشير إلى تلك الروايات في الهامش.[5]

يقول عبد السلام هارون :« وقد عثرت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان ، وهذا نصها : «كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر ؛ فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة . حرره

[1] المرجع السابق ، ص 80.
[2] ينظر : أحمد محمد الخراط ، محاضرات في تحقيق النصوص،ص.14.
[3] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص72.
[4] فهمي سعد ،طلال مجذوب ، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1993، ص 39.
[5] المرجع نفسه، ص40.

أبو بكر السرو كنى » . فالأسلوب ليس للجاحظ ، والجاحظ لم يدخل مصر ، وعبارة « حرره أبو بكر السرو كنى » شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب .»

و أما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ، ويؤيدها الفحص ، فهي جديرة بالإثبات . والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوى مرجوحة ، أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ . كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معها المعنى ، أو ينعكس ، أو يستغلق فهمه ، هي روايه مرجوحة ، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .[1]

وهذا كله في النسخ الثانوية . أما النسخ العالية فإن المحقق حرى أن يثبت ما ورد فيها على علاته ، خطأ كان أو صوابا ، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ ، حرصا على أمانة الأداء[2].

**** تصحيح الأخطاء :**

يندر أن يظل نص مخطوط ما كما وضعه مؤلفه، أو يخرج كما أراده، فقد يتضمن النص نقصا أو زيادة ، نتيجة القدم في الزمان أو بفعل النساخ، كما قد يحدث فيه تصحيف أو تحريف بفعل النساخ أيضاً ، وأن جزءا من مهمة المحقق معالجة ذلك كله بدقة وأمانة. وفي جميع الأحوال، فإن معظم التصحيحات تكون في الهامش، وليس في المتن، وحتى في هذه الحال لا بد من الإشارة إليها في الهامش، وبذلك يؤدي الأمانة ويخدم العلم حقا.[3] وتصحيح الأخطاء لا يخرج عن القضايا التالية :

<u>أولا :</u> تصحيح المحقق نسخة المؤلف و إثبات التصحيح في المتن: ويكون ذلك في الحالات التالية :

1 /في آيات القرآن الكريم : إن كان المؤلف يخطئ فيها رسما أو ضبطا، وينبغي أن ينتبه المحقق هنا إلى موضوع القراءات، فإن كان المؤلف يعرب أو يكتب على حسب قراءة معينة فعلى المحقق أن يحافظ على ما قاله المؤلف .

2/ **في الأخطاء النحوية الفاضحة:** من مثل : «وفي المسألة قولين، إن في الدار زيد ، ليس في المسألة وجهين» فيصحح ثم يقول في الحاشية : «في الأصل ... وهو سهوه ، أما إن كان ثمة وجه ولو <u>ضعيفا</u> فلا <u>يصحح</u> وإنما يشير في الحاشية إلى ما يريد أن يقوله من تضعيف لما أثبته المؤلف.

3/ **في الأخطاء التي لا يتردد معك أحد في الحكم عليها بأنها من قبيل السهو الخالص**، من مثل قول المؤلف : وأبو بكر ليس من الصحابة، ويدخل في ذلك سقوط حرف أو حرفين من كلمة كقول المؤلف: ولا أرى لها جها = (وجها)، أما أبو حيا = (حيان) أو يقول: إنما الأعمال النيات، إنما الأعمال بالنيات، أو يقول : أما هشام في المغني = ابن هشام، وفي هذه الحالات يضع المحقق الزيادة بين معقوفين [ ] ويحذف ما زيد سهوا ويشير إلى التصويب في الحاشية. قال الأستاذ عبد السلام هارون: «على

[1] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص 72.
[2] المرجع نفسه ، ص 73.
[3] فهمي سعد ،طلال مجذوب ، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق ، ص37.

أننا نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاها يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعين لإقامة النص وفي نوع خطير من النصوص وهو نصوص الحديث. قال ابن كثير: (وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب) فقد يكون في النص نحو عبد الله مسعود فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف فإثبات (بن) لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة» .

4/ **قد ينقل المؤلف عمن سبقه ليناقشه أو يدعم قوله، وينص على اسمه** ،وقد يسقط من المنقول كلمة أو أكثر كان إسقاطها من قبيل السهو الواضح، ولا يمكن أن يقوم المنقول ويجلو إلا بما سقط ؛ عند ذلك تثبت ما سقط وتضعه بين معقوفين [ ] ، وتشير في الحاشية إلى ذلك.

وإن فقدت نسخة المؤلف فما بقي من النسخ مهما كانت منزلتها فإنك تعاملها على أساس: أنتم رجال ونحن رجال، فنختار منها الكلمة التي نراها تناسب المتن وتكون قريبة من روح النص ومستمدة من أسلوب المؤلف وطريقته، وكلما تبوأت النسخة منزلة عالية في التوثيق احتلت أكبر مساحة من النص النهائي، وما دامت نسخة المؤلف غائبة فلا تقل: أثبت في مجموع المتن نسخة (أ) التي تمتاز بكذا وكذا، لأن الناسخ مهما أوتي من علم فقد يضل . ولعل المحقق الثبت الذي تمكن من مادته لن يختلف كثيرا مع الناسخ الثبت الذي ينقل من نسخة موثقة في الوصول إلى المتن الذي يريده المؤلف. ولا يجوز للباحث أن يعتمد على شخصيته العلمية فيسمح لنفسه أن يكتب كلمة لم يجدها في مجموع النسخ، إنما يجوز له أن يلفق بين هذه النسخ لاختيار ما يراه مناسبا للوصول إلى النص السليم، فيختار هذه الكلمة من (د)، وهذه الكلمة من (ع) وهكذا.[1]

5/ **وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرف** ، فإذا أراد تقويمها فلابد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان .

فتصحيح «ليط به » و « ليطبه » إلى « لبط به) بمعنى صرع، تقويم صحيح. وتصحيح « التثقيف » و « النقنق » ب « النفنف » بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار مبنى مستو ، تصحيح قويم أيضا . وكذلك تصحيح « العصراء » بالقصواء » اسم ناقة .

وهو في هذه الأحوال كلها جميعا لابد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها مقدمات رئيسية لتحقيق المتن [2].

ثانيا : ما يهمله المحقق من اختلافات النسخ : هناك حالات لا يعمد المحقق إلا الترجيح والتصحيح ، لعل أهمها :

[1] أحمد محمد الخراط ، محاضرات في تحقيق النصوص ،44،45.
[2] ينظر :عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص 73.

1 - إن حدث سقط من إحدى النسخ التي لا تحمل توثيقا ذا قيمة يستغرق ورقة وأكثر فلا تسجل الإشارة إلى السقط في الحاشية وإنما تذكره في المقدمة عند وصفك للنسخ.

2 - عبارات الثناء والدعاء التي تحرص عليها بعض النسخ وتهملها بعض النسخ فاختر ما تثبته الأم ولا تشر إلى باقي النسخ، من مثل: «قال الله تعالى، قال عز وجل، قال جل وعز، قال سبحانه، ومن مثل: «قال عليه الصلاة والسلام، ، عليه السلام، ومن مثل: «قال رحمه الله ، قال الإمام العلامة الثبت».

3 - عبارات التصريح بالأسماء من مثل : أبو الفتح، قد تقول إحدى النسخ: أبو الفتح ابن جني ، قال أبو القاسم، فتقول، إحدى النسخ قال : أبو القاسم الزمخشري . تختار العبارة الأكمل الأوضح وتهمل الباقي ولا تشير إلى الاختلاف.

4 - قد تورد بعض النسخ الآيات ناقصة فتختار من النسخ الآيات الكاملة ولا تشير إلى باقي النسخ.[1]

ثالثا : دراسة المحقق للزيادات التي يجدها : إذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف فإن عليه أن يلتزم بها ويثبت نصها في المتن. وقد يجد زيادات في النسخ الأخرى، وهذا أمر نادر جدا ، ويرجح أنها من ثقافة النساخ أو أنها من تسجيل مالك النسخة التي ليست بخط المؤلف ثم جاء الناسخ الذي ينقل منها وأثبتها في نسخته اجتهادا منه أنها من الأصل أو أنها زيادات مفيدة، أما إذا غابت نسخة المؤلف فإن الزيادات التي يلتقي بها في النسخ التي بين يديه على أنواع، يختلف الحكم في إثباتها متنا أو حاشية حسب كل نوع منه على النحو الآتي :[2]

أ . فإن انفردت بها الأم أثبتها في المتن وأشار إلى ذلك في الحاشية إلا إذا كانت تعليقا أو إضافة من صنع مالك النسخة فلا لزوم لإضافتها، ولا للإشارة إليها كأن يبحث المؤلف المتوفي سنة 500.هـ في مسألة فيعقب عليها مالك النسخة بقوله: «درس ابن هشام المسألة في المغني، وابن هشام توفي كما هو معروف بعد سنة 500هـ.

ب . وإن لم ترد الزيادة في الأم ووردت في النسخ الأخرى أو في واحدة منها، نظر المحقق في هذه الزيادة : فإن غلب على ظنه أنها من الأصل أضافها إلى المتن ووضعها بين معقوفين [ ] وأشار إلى ذلك في الحاشية ، وإن غلب على ظنه أنها من زيادة النساخ أضافها في الحاشية ، وإن كانت بخط مالك النسخة وهو عادة يغاير خط الناسخ أهمل المحقق هذه الإشارة ولم يشر إليها في الحاشية.

أما طريقة الإشارة : فإذا كانت الزيادة في الأم لم يضعها بين معقوفين وإنما يضع إشارة رقمية عند أول الزيادة فإذا بدأت الزيادة من قوله المضاف» وضع رقما على المضاف، وقال في الحاشية : (١) من قوله المضاف، إلى قوله المفعول، سقط من (د). وبعضهم يضع الرقم المتسلسل في الصفحة عند أول الزيادة ويكرر الرقم نفسه عندما تنتهي هذه الزيادة ويقول في الحاشية مثلا (6-6) سقط من (د). وإذا كان ما سقط من قبيل السهو أو انتقال النظر فلا يشار إليه .

[1] أحمد محمد الخراط ، محاضرات في تحقيق النصوص ،46.
[2] المرجع نفسه ،ص 47 .48.

رابعا :دراسة المحقق للخروم :

الخروم ظاهرة واردة في المخطوطات القديمة، ولا تؤلف كثرتها وقلتها علامة على قدم المخطوط وحداثته، وذلك لأن كثيرا من المخطوطات القديمة تحفظ من الحشرات والرطوبة والمسح، وفي المقابل يتعرض كثير من المخطوطات الحديثة لأسباب كثيرة تؤدي إلى مسح بعض كلماتها، كما أن تصوير المخطوط قد يؤدي إلى غياب بعض الجوانب من اللوحة فيصير الأمر قريبا من الخروم. فكيف يعالج المحقق هذه الظاهرة لترميم النص ؟

1- يستعين بالنصوص التي نقلت عن المؤلف أو نقل المؤلف عنها فتكون هذه النصوص بمثابة النسخة الثانية، فيرمم منها الخرم ويضعه بين قوسين ويشير في الحاشية إلى ذلك.
2- فإن لم يجد النص الذي أصاب بعض كلماته الخرم استعان بالمراجع التي تدور في فلك الموضوع نفسه ، ووضع عدة نقاط في مواضع الخرم... ورمم من هذه المراجع في الحاشية، ويجتهد أن يكون الترميم في مساحة كلمات المخروم وذلك على الصورة التالية : والعامل في المبتدأ... (1)، والعامل في الخبر ..... (2).

(1) خرم في الأصل بمقدار كلمة لعلها والابتداء»..

(2) خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات لعلها المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ.

وإن لم يهتد إلى ترميم الخرم أشار في الحاشية إلى ذلك. وقد يستطيع أن يحل المشكلة بالنسخ الأخرى التي لم يصبها خرم في الكلمات المخرومة من نسخة الأم فيستعين بها ويشير إلى الظاهرة في الحاشية .[1]

خامسا : دراسة المحقق للسقط : وقد يحدث أن تسقط ورقة أو أكثر من المخطوط :

أ. فإن كان الباحث يعتمد على نسخة المؤلف استعان بالنسخ الأخرى وأشار إلى اختلافها.

ب- وإن لم يكن يعتمد على نسخة المؤلف وحدث سقط من الأم اعتمد على النسخ الأخرى.

ج. وإن أجمعت النسخ على هذا السقط كأن تنقل عن بعضها أشار المحقق إلى ذلك في الحاشية، واجتهد في معرفة مضمون السقط بمثابة الإشارة إلى عنوانه في أسطر محدودة يبدؤه بقوله : ولعله كان..... [2]

ومما سبق ذكره من آليات الترجيح والتصحيح نجدها كلها تتظافر **لخدمة النص** كون المحقق أعرف الناس بأسرار نصه ومشكلاته وما يحتاج إليه من إضاءة وتوضيح، ونعني بخدمة النص المسائل التالية:

[1] المرجع السابق ، ص49.
[2] المرجع نفسه ، ص49، 50.

<u>أولها :</u> ضبط النص: ونعني به إضافة الحركات إلى الكلمة. فإذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف فإن عليه أن يحافظ على الضبط الذي أثبته المؤلف بخطه، لأن هذا جزء من الأمانة العلمية التي تتعلق في ذمته، وإن كان هناك بعض الكلمات أغفل المؤلف ضبطها، ويرى المحقق ضرورة ذلك، أو أنها ضبطت ولكن الأيام قد أتت على هذا الضبط فعلى المحقق أن يثبت الحركات التي يراها تناسب الكلمة، ولا حاجة للإشارة في الحاشية إلى ما أضافه المحقق وما أضافه المؤلف. وينبغي أن ينتبه المحقق إلى اختلاف مصطلحات الضبط بين الأمس واليوم فيترجم المصطلح القديم إلى المصطلح الجديد، وقد يضبط المؤلف الكلمة بالوجهين فيحافظ المحقق على هذين الوجهين، وإن كان ثمة ضبط منهما شاذ حافظ عليه وأشار في الحاشية إلى شذوذه وذكر مرجعا في ذلك، أما إذا كان المؤلف يضبط ضبطا لا وجه له، وتأكد المحقق أن قدم المخطوط وضياع بعض معالم الحبر لا أثر له فإن المحقق يحافظ على هذا الخطأ كما هو ويشير في الحاشية إلى التصحيح والأصل، ويذكر مرجعا في ذلك، إلا إذا كان الخطأ من قبيل السهو الخالص الذي لا يتردد معك فيه أحد فإنك تصحح المتن وتشير في الحاشية إلى الأصل .

وإن شرع المحقق في ضبط الكلمات التي لم يضبطها المؤلف فعليه أن يراعي مذهب المؤلف في هذا الضبط، فقد يكون المؤلف قد نص على فهم معين يراه في بيت من الشعر، ويرتبط هذا الفهم بالحركة، وقد يكون له رأي في ضبط عين بعض الأفعال فإن على المحقق أن يحافظ على مذهب المؤلف في الضبط وإن اختلف معه في شيء من ذلك. وإن لم يجد المحقق نظيرا لكلمة غير مضبوطة فعليه أن يضبطها مختارا لها أفصح اللغات.

أما إذا كانت النسخة الأم غير نسخة المؤلف فإنك تعتمد على مراجعك في ضبط النص وتشير في الحاشية إلى اختلاف الأصل الأم عما وجدته في المراجع، ولا حاجة للإشارة إلى ذلك الاختلاف إن وجدته في النسخ الأخرى كيلا تثقل الحواشي بما لا فائدة فيه.[1]

وينبغي أن ننبه هنا إلى ضرورة الاعتماد على مراجع اللغة والأعلام والبلدان- كما ذكرنا سلفا - في ضبط النص في كل كبيرة وصغيرة، فلا تعتمد على ذاكرتك وأصدقائك، وإنما ينبغي أن تطلب المراجع الأصيلة في كل كلمة تعزم على ضبطها، لأن هناك كثير من الكلمات التي شاع ضبطها ضبطا فيه خطأ أو لين.

أما تحديد المضبوط فهذا راجع إلى المحقق نفسه، يقدره بقدر الحاجة فإن كان الكتاب في اللغة أو الشعر أو الغريب فحكمه يختلف عن كتاب التاريخ والفقه مثلا، وهل نضبط الفاء والعين واللام أو نكتفي بالعين مثلا؟ المحقق هو الذي يقدر مدى الضرورة وإن كانت القاعدة العامة في ذلك ضبط المشكل الذي قد يخطيء في قراءته القارىء ذو الإلمام بالمادة إلماما متوسطا.

[1] المرجع السابق، ص51،52

ثانيها: شرح غامضه : إن تمرس المحقق بأسلوب المؤلف وطريقته يجعله قريبا من فهم أبعاده ومضمونه، وذلك لأنه قد قرأ النص مرات كثيرة، وهو في هذا يختلف عن القارئ الذي قد تضلله - مثلا - ثلاثة ضمائر في جملة واحدة فلا يعرف عودها فحري بالمحقق أن ينتبه إلى شرح غامض النص وفق المعالم التالية :

أ . ربط بعض أجزاء الكتاب وعناصره ببعض، فقد يشير المؤلف إلى أنه سبق له أن عالج المسألة فيذكر المحقق في الحاشية رقم الصفحة التي وردت فيها المسألة مفصلة. وقد يناقش بعض المسائل الفرعية ويستطرد فيها ثم يعود إلى الفقرة التي انطلق منها قبل الاستطراد، فيذكر المحقق أنه عاد الآن إلى مسألة كذا، وذلك ليكون القارئ على بصيرة من أمره فلا يخلط بعض المسائل ببعض، وقد يكون من المفيد أن يشير المحقق إلى أن المؤلف ترك التفصيل في هذه الفقرة ،لأنه سيعود إليها بعد ورقات. وقد كثر المؤلف من التقسيمات فيكون القارئ أمام أرقام كثيرة : السادس ثم الثانية ثم الرابع، فيشير المحقق إلى أن السادس من أوجه القراءة في تلك الكلمة، والثانية من روايتي أبي عمرو، والرابع من أوجه تخريج الرواية الثانية من روايتي أبي عمرو.[1]

ب . يمر القارئ ببعض مسائل الفن التي يعالجها المؤلف فتكون عبارته في غاية الإيجاز والتركيز مما يؤدي إلى إبهامها وغموضها، فيضع هذا القارئ احتمالا بأن يكون ثمة سقط لم ينتبه إليه المحقق أو عمال المطبعة ، أو أن هناك تحريفا ببعض الكلمات، ونحن نرى أن يقوم المحقق بشرحها شرحا موجزا فلا يضيف إلى منطوق العبارة معلومات جديدة لم يذكرها المؤلف وإنما يبقى في دائرة العبارة نفسها، ويبقى هذا في نطاق محدود، وقد يرى المحقق فائدة من ذكر بعض مراجع المسألة ليتوسع القارئ إن أراد. ونحن لا نوافق على مذهب بعض المحققين الذين يستلون بعض عبارات المؤلف فيمضون في تأصيل المسألة وبيان فروعها ولا يلتزمون بدائرة العبارة التي يسوقها المؤلف.

ج . قد يكون في بعض الجمل ضميران أو أكثر، يشعر المحقق بضرورة بيان عودهما لأن هناك احتمالا بأن يضل القارئ في ذلك ويترتب عليه خطأ في فهم العبارة أو وهم في الإحاطة بها .

د. قد يرسم المؤلف صورة تفصيلية لمذاهب العلماء في مسألة معينة .

ويكثر من الفروع والاستطرادات فيفقد القارئ معرفة عناصرها الرئيسة، وقد يجد المحقق ضرورة لإعادة رسمها بإيجاز أو لبيان ربط فروعها بأصولها .

[1] ينظر المرجع السابق ، ص53.

هـ. قد يستخدم المؤلف بعض مصطلحات أهل العلم ولا يشرحها ويرتبط فهم العبارات والجمل التالية بها، فيشرحها المحقق باختصار ولا سيما المصطلحات التي كانت خاصة بالمؤلف.[1]

ثالثا : تخريجه : ومعناه توثيق النص بإرجاعه إلى مصادره التي استقي منها. والتخريج ذو فروع كثيرة :

أ. تخريج النصوص التي نقلها المؤلف ونص على نسبتها .

ب. تخريج النصوص التي نقلها المؤلف ولم ينص على نسبتها، وإنما بدأها بقوله: «وقيل، أو يرى بعضهم».

ج تخريج النصوص التي وردت في كتابه ولم ينص على أنه قد نقلها .

د . تخريج الأعلام.

هـ . تخريج الأشعار وأقوال العرب والأمثال .

و . تخريج القرآن الكريم والحديث الشريف

أ. **تخريج النصوص المنسوبة** : كأن يقول المؤلف: «قال سيبويه»، وينبغي أن يعود المحقق إلى الكتب الأصلية التي احتوت هذه الأقوال. فإن كان القول لسيبويه عاد إلى كتاب سيبويه نفسه، وإن كان القول لابن جني عاد إلى كتب ابن جني نفسها. فإن نص المؤلف على اسم الكتاب الذي نقل منه فقد سهل الأمر، وإن لم ينص على اسم الكتاب اجتهد في الوصول إلى الكتاب الذي صدر منه هذا القول. فإن كان محظوظا وكان في بلده أو عند أصحابه خرجه منه وإلا فإن تكليفه بالبحث عن هذا المخطوط في مكتبات العالم أمر عسير. وينبغي أن نلاحظ هنا ما يلي :

1- لا يجوز أن تخرج قولا لسيبويه مثلا في كتاب لابن جني ورد فيه هذا القول، أو في كتاب حديث درس سيبويه. نعم قد يكون في كتاب ابن جني أو في الكتاب الحديث دراسات إضافية تحليلية للشاهد فلا مانع من إرجاع القارئ إليها ولكن بعد أن تخرج من كتاب سيبويه .

2- لا يجوز أن تخرج الأقوال من كتاب مطبوع طبعة غير علمية، إن وجدت الطبعة المعتمدة.[2]

ب . **تخريج النصوص التي لم ينص على نسبتها**: ثمة نصوص يقتبسها المؤلفون من غيرهم ليناقشوها أو يدعموا بها مذاهبهم، غير أنهم لا ينصون على أصحابها، وإنما يبدؤون الاقتباس بقولهم: «وقيل، وقال بعضهم، وهنا يجتهد المحقق في معرفة أصحاب هذه الأقوال وأين وردت، ويستعين المحقق بالمصادر التي كان المؤلف ينقل عنها كثيرا، حيث إن بعض المؤلفين يعتمدون على بعض المصادر اعتماد رئيسا فينصون أحيانا عليها، ويغفلون عن ذلك أحيانا أخرى. فالسمين الحلبي في الدر المصون» كان

[1] المرجع السابق ص54.
[2] المرجع نفسه ، ص53،55..

يستقي من «البحر المحيط كثيرا ولكنه قد لا ينص عليه، فيأخذ عنه نصوصا ويصدرها بقوله: «وقيل»، وقد يأخذ الاقتباس صورة أخرى عندما كان يستقي بعض النصوص التي بدأت في البحر بقوله «وقيل»، فكان السمين ينقل النص بهذا التصدير نفسه.

كما يستعين المحقق بالمراجع التي كانت تبحث في مادة الكتاب ،وفي قريب يتصل به، فإن كان الكتاب في حروف المعاني مثلا حاول أن يخرج أقواله من الكتب الأخرى التي بحثت في حروف المعاني، وإن كان الكتاب في أصول الفقه حاول أن يعود إلى الكتب التي بحثت في الموضوع نفسه، وقد يجد المحقق هذه النصوص في المطولات : فإن كان النص في اللغة عاد إلى لسان العرب والجمهرة والمخصص، فقد يجد هذا القول منسوبا، وهكذا يبقى المحقق مجتهدا في معرفة صاحب القول، فإن ظفر به عاد إلى كتابه إن كان له كتاب مطبوع وإن لم يكن له كتاب مطبوع أو مخطوط له في بلده نسخة خرَّج النص من أي كتاب آخر نص على نسبته له. وإن ظفر بهذا القول في كتاب يحوي صيغة المبني للمجهول نفسها قيل، اكتفي بتخريجه منه، وإن لم يجد أثرا لهذا القول ترك النص غفلا ولا حرج عليه فلكل مجتهد نصيب.[1]

ج. **وثمة نصوص يجدها المحقق في الكتاب توحي لقارئها أنها من المؤلف نفسه حيث إنه لم ينسبها لرجل قبله، ولم يبدأ بقوله «وقيل** : فإن كان النص منقولا نقلا حرفيا عن كتاب آخر أشار المحقق إلى هذا الكتاب وأنه ينقل منه كلمة كلمة، وإن كان النقل بالمعنى قال في الحاشية : انظر : كتاب كذا صفحة كذا، ويجمع هذه الإشارات في بطاقاته ليشير إلى ذلك في دراسته للكتاب، وقد يكون بين الرجلين الأول وصاحب كتابنا الذي نحققه ما يسمى بتوارد الأفكار فنكتفي بالحاشية بقولنا : انظر: كتاب كذا صفحة كذا.

د . **التعريف بالأعلام** : ينبغي أن نعرف بكل علم يرد في الكتاب فنذكر اسمه واسم أبيه، وقد يكون ثمة التباس بعلم غيره فنذكر اسم جده ونشير إلى لقبه وكنيته، ثم نذكر شيخين له، وقد نذكر تلميذين أخذا عليه، ثم نشير إلى أهم كتبه وسنة وفاته ونختم التعريف بمصدرين ترجما له، على ألا يتجاوز ذلك كله ثلاثة أسطر. ومثال ذلك: ترجمة ابن الأعرابي : محمد بن زياد، إمام في اللغة والأنساب، قرأ على المفضل الكسائي ، وروى عنه ابن السكيت وثعلب. له: النوادر والأنواء توفي سنة 231. انظر: البلغة 221، البغية 105/1.

وهذه الترجمة ترد عندما يذكر المؤلف هذا العلم للمرة الأولى باسمه أو لقبه أو كنيته ولا نترجم له مرة ثانية، فإن ورد أكثر من مرة عرف القارئ - إن لم يجد في الحاشية ترجمة له - أنه سبقت ترجمته ويعرف رقم الصفحة التي ذكر فيها من فهرس الأعلام في نهاية الرسالة . وقد يذكر المؤلف العلم بقوله : «وينقل صاحب كذا، أو يذكره بلقب غريب أو يكتفي بكنيته فيشير المحقق

[1] المرجع السابق ، ص 56.

إلى أن هذا هو فلان ويترجم له أو يقول: سبقت ترجمته. وقد يحدث أن يلتبس الأمر على المحقق، لأن المؤلف قد أورد لقبا أو كنية أو نسبة لبلد تنطبق على علمين فكيف يصنع المحقق؟ ثمة قرائن يستطيع أن يستعين بها لتحديد المطلوب:[1]

1- إن كان الاشتراك بين علمين أحدهما نحوي والثاني محدث وكان النص نحويا فالترجمة من حق النحوي .

2 - وقد يكون الاشتراك بين علمين ثانيها توفي بعد مؤلف الكتاب الذي نحققه فالترجمة من حق الأول.

3 وقد يكون الاشتراك بين علمين أحدهما يروي نصا عن شيخه فلان، فأنت تبحث أولا في ترجمة الشيخ وسوف تطلع فيها على أسماء تلاميذه وتأخذ اسم التلميذ الذي هو سبب الالتباس وتترجم له بينما تغفل العلم الثاني لأنه ليس له رواية عن ذلك الشيخ.

4- وقد تستفيد من النص ذاته لمعرفة حقيقة صاحبه فتصل إلى إزالة الالتباس، فيفيدك اسم الكتاب الذي ذكره المؤلف، فإذا قال : وأما أبو الحسن في كتابه الممتع » عرفت أنه ابن عصفور لا الأخفش لأن الممتع، لابن عصفور. وإذا قال : وفسَّرها أو أعربها أبو الحسن» وعدت إلى معاني القرآن، فوجدت كلامه عرفت أنه الأخفش.[2]

هـ . **تخريج الأشعار**: يبدأ المحقق عمله في الأشعار بأن يضع لكل بيت رقما ولو سبقت الإشارة إليه بأن تكرر وروده، ثم يثبت النص الشعري الذي أورده المؤلف، وقد يكون صدرا أو عجزا أو بيتا كاملا، أو يكون رواية تختلف عن الرواية المشهورة في بعض كلماتها أو في ضبطها، ويحافظ المحقق على رواية المؤلف، فإن ضبطها المؤلف حافظ على ضبطها، وإن أورده ناقصا أثبت ما أورده ثم أكمله في الحواشي. وإذا كانت النسخة التي بين أيديه ليست نسخة المؤلف ضبط المحقق البيت ضبطا صحيحا يستقيه من الديوان ومن المظان المعتمدة ومعاجم اللغة ، ثم أشار في الحاشية إلى اختلاف ضبط الأم فقط. فإن قيل : ما مضمون الحاشية؟ قلنا: يكمل البيت الناقص، ويجتهد في معرفة قائله ويذكر خلاف القوم إن وجد. ويشير إلى اختلاف رواية المؤلف عن الروايات الأخرى، إن كان ثمة ضرورة لذلك كأن تختلف رواية الصدر أو العجز عن الديوان، أو يكون ثمة اختلاف في الرواية يذهب بالشاهد. وبعد ذلك يثبت بعض المصادر الأصيلة التي ذكرت البيت، ويكفي أن يذكر ما بين ثلاثة مصادر إلى خمسة، ويجتهد في ترتيب ذكرها حسب تسلسلها التاريخي من حيث الزمن، فكتاب سيبويه قبل الخصائص لابن جني مثلا، ثم يأتي شرح الجمل لابن عصفور ثم همع الهوامع. وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع خرجه من الطبعة الموثقة وبدأ بالديوان . ثم يشرح الغريب أو يبين المعنى الإجمالي للبيت أو يبين الشاهد إن كان ثمة ضرورة .

وينبغي أيضا أن تخرج الأمثال من كتبها، ولا يجوز أن يخرج مثل عربي من كتاب أدب أو نحو. ثم عليه أن يشرح غريبها، ولا ضرورة لذكر قصة الشاهد، وإن لم ينص المؤلف على الشاهد الذي أورده وعلى أي شيء يضرب هذا المثل سعى المحقق في

[1] المرجع السابق ،ص56،57.
[2] المرجع نفسه ،ص 57.

تغطية ذلك بعبارة موجزة. أما أقوال العرب فمن المستحسن أن تخرج من مصدر أصيل ،وقد ينص المحقق على شذوذ القول أو اطراده .[1]

و . **تخريج القرآن والحديث:** وأما الآيات الكريمة فإن المحقق يذكر رقم الآية واسم السورة فيقول : الآية رقم كذا من سورة كذا. وينبغي أن يضبط الآيات حسب القراءة التي نص المؤلف عليها. ومن المستحسن أن يكمل الآية إن أوردها المؤلف وكان ثمة ضرورة لهذا الإكمال، وإن لم يكن ثمة ضرورة فلا حاجة إليه. وتخرج الأحاديث التي يذكرها المؤلف ويستعان بذلك بكتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لطائفة من المستشرقين، الذين فهرسوا الصحاح والسنن على طريقة المادة اللغوية. ويفيد في ذلك أيضا كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، ومفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب للغماري ، والبغية في ترتيب أحاديث الحلية للغماري أيضا. وإن لم يجد المحقق الرواية التي ذكرها المؤلف ذكر الرواية القريبة منها ونص على مصادرها. وتكون صورة التخريج كما يلي:[2]

الحديث . رواه مسلم : باب الصوم11/2.، والترمذي : الصوم 120/1، وإن كان للعلماء أقوال في هذا الحديث من حيث الصحة والضعف أو التأويل أشار إلى ذلك إشارة فحسب، ولكن هذا لا يعد من الأمور الضرورية في كتب بعيدة عن علم الحديث، لأن هذا العلم يحتاج إلى متخصصين، وقد يضل غير المتخصص في ميدانه.[3]

هذا ما يمكن قوله حول ترجيح الروايات وتصحيحها في تحقيق متن المخطوط ونصه.

[1] المرجع السابق ،ص 58،59.
[2] المرجع نفسه، ص 59.
[3] الصفحة نفسها.